الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

وقضية اللاجئ الفلسطيني

الدكتور نايف جراد

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ لجنة الثقافة والاعلام

نيسان/1997م

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

وقضية اللاجئ الفلسطيني

الدكتور نايف جراد

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/ لجنة الثقافة والاعلام

نيسان/1997م

بحث مقدم لحلقة نقاش

بعنوان

"القوى السياسية الفلسطينية وقضية اللاجئ" الفلسطيني

جامعة النجاح الوطنية - البرنامج الاكاديمي للهجرة القسرية

دكتور نايف جراد

نيسان 1997

المحتويات

مدخل	4
قضية اللاجئ الفلسطيني في فكر وممارسة الجبهة الشعبية بعد هزيمة حزيران 1967	6
الجبهة الشعبية وقضية اللاجئين في ضوء التسوية الراهنة	14
الجبهة واللاجئ الفلسطيني / رؤية مستقبلية	26
استخلاصات	30
ملحق: حول مشاركة اللاجئين في انتخابات المجالس المحلية	34

أولت القوى السياسية الفلسطينية المختلفة قضية اللاجئيـــن الفلســـطينيين عناية خاصة منذ أن نشأت هذه القضية في أعقاب اغتصاب فلسطين ونكبة عـــام 1948 . وللجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في هذا المجال سلف كان له دور كبـــير على صعيد العمل وسط اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء والبـــؤس ، ألا وهو "حركة القوميين العرب " . فهذه الحركة نشأت أصلا كردة فعـل علـى النكبة والتشرد. فقد كان لاغتصاب فلسطين وتشريد أهلها أثر كبـير فـي نفسـية ووعي مؤسسي حركة القوميين العرب الفلسطينيين وعلى رأسهم " جورج حبش"، الذي عاصر النكبة وشهد الهزيمة والإجبار على النزوح . ولعل أولى المنظمـات السياسية شبه العسكرية ، التي عملت في صفوف اللاجئين بعـد النكبـة كـانت " كتائب الفداء العربي "، التي كان " جورج حبش" من مؤسسيها. وفي ذات الفـترة التاريخية – بداية الخمسينات – أسس وزملاؤه "هيئة مقاومة الصلح مع إسـرائيل" كمنظمة طلائعية لحركة القوميين العرب، والتي لعبت دورا مرموقا في النضـال لتوعية اللاجئين الفلسطينيين بدورهـم وكـانت تقـدم الخدمـات الطبيـة والتعليمية وغيرها للمخيمات في لبنان ، وقامت بجمع تبرعات عينيـة لهـم وأنشـأت الفـرق الكشفيـة في المـدارس ,,, و الى جانبهـا كـانت " جمعية العروة الوثقى " التي ترأسها "جورج حبش" أيضا ، حيث اهتمت بـالشؤون الحياتية للاجئين ، وشاركت الى جانب التشكيلات المذكـورة سـابقا بالحركـة ضد مشاريع التوطين ومبـدأ التعـويضات والتي راجت فـي تلـك الفتـرة . وقـد ساهمـت نشـرة " الثأر " التي كانت تصدرها الحركـة وكذلك صحيفة الرأي ، بدور كبير على هذا الصعيد .

وبفضل ذلك ، والى جانب دور حزب البعث آنـذاك – وعلـى رأسـه المرحوم " كمال ناصر " و " عبد الله الريماوي " – ودور الشيوعيين والأخـوان المسلمين في غزة والأردن ، خرجت المظاهرات المنددة بالتوطين في غزة

عام 1955وعقد مؤتمر للاجئين في لبنان عام 1959 ، نتج عنه إسقـاط مشـروع " همرشولـد " كمـا أسقطـت مـن قبلـه مشـاريع " الأونروا (1952– 1954) و " دالاس (1953–1956) ومشاريع " جونسـتون " 1955 ، و" أنطوني ايـدن " 1955 و " أيزنـهاور " (1957–1958) ومشـروع جونستون 1959 وغيرها .

وفي أوساط الفلسطينيين عموما ، واللاجئيـن بخاصـة ، لعبـت هـذه النضالات دورا في إذكاء الوعي الوطني الفلسـطيني وبلـورة الهويـة الوطنيـة المستقلة . وقد ساهم تأسيس جبهة تحرير فلسطين وتأسيس فتح عـام 1959 فـي تعزيز هذه الإرهاصات ولعبت مجلتها " فلسـطيننا " دورا فـي تعبئـة الشبـاب الفلسطيني في الرد على النكبة وإبراز الهوية الوطنية ومطلب بناء الكيانية الوطنية كرد على واقع اللجوء والتشتت .

وإذا كانت القوى السياسية الفلسطينية في فترة الخمسينات وبداية الستينات قد غيبت البعد الوطني الفلسطيني المستقل في النضال من أجل قضية اللاجئين وتحـرير فلسطين بسبب من تركيزها على البعد القومـي العربـي الوحـدوي – كحركـة القوميـين العـرب وحـزب البعـث – أو باندمـاجهـا في إطـار المملكـة الأردنيـة الهاشميـة كتشكيـلات أردنيـة (كالشيوعيين) ، فإن التطورات اللاحقة التي جعلت من إبراز الهويـة الوطنيـة وبناء الكيانية الوطنية الفلسطينية ضرورة وطنية وقومية ، قد دفعتها لإيلاء اهتمام أكبر لهذا الأمر الذي برز في تشكيل القوميين لفروع تعنى بالشـأن الفلسـطيني . وانسجاما مع ذلك تحولت "شباب الثأر" الى" الجبهة القومية لتحريـر فلسـطين " ونشأت " أبطال العودة " المرتبطة بحركة القوميين العرب ، وتحول شعار " الثأر " الى شعار " النضال من أجل العودة الى فلسطين " . وكان لانطلاقة " فتح " عـام 1965 وتركيزها على الفلسطنة " دور في تعزيز هذه التحولات .

في فكر وممارسة الجبهة الشعبية بعد هزيمة حزيران 1967

ردا على هزيمة حزيران 1967 ، التي فاقمت من قضية اللاجئين وجعلتها أكثر مأساوية ، وأمام التحديات الجديدة التي مثلتها الهزيمة ، تصدت حركة القوميين العرب للرد على الهزيمة . ففي بيان لجنتها التنفيذية الصادر في حزيران 1967 دعت لمواجهة شعبية ومقاومة فلسطينية تفوت الفرص على العدو في أن " يقطف ثمار انتصاره العسكري " وذلك برفض الحلول السياسية الدولية التي طرحت آنذاك ولقيت قبولا عربيا ، معلنة عدم موافقتها على الاتكال للعمل الدبلوماسي وحده رافضة أن يتحول هذا العمل الى محور القضية الفلسطينية كلها والمواقف العربية أو مجالا لتكريس أي نصر إسرائيلي " أو لتقديم أي نوع من التنازلات يمس صميم القضية الفلسطينية من أجل تسوية نواح فرعية تولدت عن أصل المشكلة " معتبرة أن مواجهة القوة الإسرائيلية هو " الموقف الوحيد الذي يتناسب مع مطامح شعبنا ومع آلام لاجئيه الذين تحملوا صبر عشرين عاما ومرارتها حتى لا يفرطوا بجزء ولو يسير من عدالة قضيتهم "[1].

وفي ضوء ذلك ، تحدد موقف الحركة – والجبهة لاحقا – من قرار الأمم المتحدة 242 لعام 1967 ، حيث رفضته رفضا قاطعا باعتباره قرار/ محاولة لتصفية القضية صادر بغياب أي تمثيل للشعب الفلسطيني ويتضمن دعوة صريحة للاعتراف بإسرائيل وتكريس وجودها وسيطرتها على أراض عربية جديدة تحت ستار ما يسمى بالحدود الآمنة و يقدم لها مكاسب اقتصادية هامة وخاصة في المياه العربية ولأنه يعالج مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالدعوة لحلها " على أسس عادلة متجاهلا قضية عودتهم الى بلادهم "[2]

[1] بيان اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب – حزيران 1997 – وثيقة

[2] المصدر السابق

ضاعفت هزيمة حزيران 1967 من الشعور الوطني الفلسطيني بالمرارة وخطورة التصفية التي تمس الوجود ، وكان لازدياد عدد اللاجئين ومخيمات البؤس والتشرد أثره البالغ في التحدي الذي واجهته القوى السياسية آنذاك (أصبح عدد الفلسطينيين خارج فلسطين في بداية كانون الأول 1967 ما يناهز 1,361,662 فلسطيني ، وارتفع عدد اللاجئين في الأردن من 466,000 لاجئا قبل الحرب الى 730,000 بعدها)[3].

في تلك الظروف تشكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، فكانت قضية اللاجئين الفلسطينيين بالنسبة *لها محورا أساسيا من محاور النضال الوطني المرتبط بشكل وثيق مع قضية الأرض واغتصابها واحتلالها ، الأمر الذي يجعل منها " ليس قضية إنسانية بحتة ، بل قضية اغتصاب أرض الشعب الفلسطيني وتشريده واضطهاده ومعاناته* "[4].

وفي ضوء ذلك اعتبرت الجبهة الشعبية في بيانها التأسيسي الأول أن الرد على الهزيمة والتشرد والمعاناة في مخيمات البؤس هو الكفاح الشعبي المسلح ، الذي تستطيع من خلاله الجماهير الشعبية الفلسطينية أن تتصدى للعدو الصهيوني وتحقق النصر ، وهو الأمر الذي يتطلب الصمود في الوطن وتجنيد إمكانيات الجماهير في الوطن والشتات وتوحيد كل الجهود للقتال ضد العدو . ولهذا خاطبت الجبهة في بيانها الأول " النازحين في مخيمات التشريد والعزلة " والفقراء في " معسكرات البؤس" باعتبارهم مادة الكفاح المسلح ورفعت شعار " نموت ولا نهاجر " في تعبير واضح وصريح عن البقاء في الأرض والتشبث بها والنضال من أجل العودة إليها "[5]

[3] انظر إدوارد سعيد ، إبراهيم أبو لغد وآخرون (الواقع الفلسطيني – الماضي والحاضر والمستقبل – كتاب الفكر رقم 5 – دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع – القاهرة – الطبعة الثانية – 1986 ، ص62-63

[4] " مهماتنا في صيانة حق العودة وتصفية قضية اللاجئين " – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – وثيقة داخلية

[5] انظر " البيان التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" – وثيقة

ومن الجدير بالملاحظة أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد أعلنت انطلاقتها عام 1967 في الحادي عشر من كانون الأول . وليس صدفة أن يكون هذا اليوم ذاته هو تاريخ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) (د-3) لعام 1948، القاضي " بوجوب السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم ... ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر " .

وقد تعاملت الجبهة الشعبية وبقية القوى السياسية الفلسطينية مع هذا القرار باعتباره يؤكد حق العودة ، وعملت في صفوف الشعب الفلسطيني عموما واللاجئين بخاصة على هذا الأساس داعية لرفض التعويض أو مقايضة الأرض بأي ثمن .وفي رؤية الجبهة الفكرية - السياسية ، كانت تحديات هزيمة 1967 ومتطلبات الكفاح المسلح تستوجب توعية وتنظيم وتعبئة جماهير اللاجئين والتفافهم حول المقاومة ، وبحيث يكرس كل عمل من أجل القتال والمقاومة المنظمة في إطار تنظيمي شعبي مسلح ، للاجئ الفلسطيني مكانته المرموقة فيه باعتباره إنسانا كادحا يعيش المعاناة في مخيمات البؤس والشقاء ولا يملك شيئا يخاف أن يفقده في معركة التحرير .

والى جانب هذين البعدين الوطني والطبقي لقضية اللاجئ الفلسطيني ، وبسبب من حالة الاقتلاع واللجوء والتشرد العامة للشعب الفلسطيني ، وخاصة حيث نشأت وتطورت المقاومة الفلسطينية (في الأردن وبقية الأقطار المحيطة بفلسطين) ونظرا لمتطلبات عملية التحرير والعودة والعلاقات الفلسطينية - العربية ، فقد أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على البعد القومي للمعركة الوطنية واعتبرتها مسألة محورية ، داعية الى تثبيت الهوية الوطنية الفلسطينية ودور حركة المقاومة الفلسطينية كدور طليعي في إطار حركة التحرير العربية[6].

---

[6] انظر " الاستراتيجية السياسية والتنظيمية" -تقرير المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 1969 - وانظر أيضا " المقاومة ومعضلاتها - كما تراها "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " - من إصدار الهدف كتاب رقم (5) - بيروت 1970 ص15

والى جانب التأكيد على المسؤولية الأساسية للكيان الصهيوني والاستعمار والإمبريالية عن نكبة فلسطين واحتلالها واقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه وتشريده عنها ، حملت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الأنظمة العربية مسؤوليتها فيما حصل ، محذرة من محاولات تبديد الهوية الوطنية الفلسطينية وتذويبها في إطار الكيانات القائمة وخاصة في الأردن رافضة كل أشكال التوطين والإسكان ومشاريع الضم والإلحاق والاحتواء[7]

وساهمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى جانب فصائل المقاومة الفلسطينية وخاصة فتح في إحداث تغييرات هامة في منظمة التحرير الفلسطينية ، انعكست واضحة في تغيير " الميثاق القومي " الى " الميثاق الوطني " عام 1967 . وثمة نظرة سريعة على مواد الميثاق الوطني تبين بوضوح الحيز الهام الذي احتلته مسألة الحفاظ على الشخصية الوطنية الفلسطينية ومسألة " العودة " . فالشخصية الوطنية الفلسطينية في الميثاق " صفة أصيلة لازمة لا تزول " رغم الاحتلال والتشريد ، وان " الإيمان بالوحدة العربية " لا بد وأن يكون متلازما " مع المحافظة على الشخصية الفلسطينية ومقوماتها وضرورة تنمية الوعي بوجودها ومناهضة أية مشاريع من شأنها إذابتها أو إضعافها "[8]

وهكذا بات الحفاظ على الشخصية الوطنية الفلسطينية وبناء الكيانية الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية هاجسا دائما للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . ولعل هذا الهاجس الوطني العام هو الذي يفسر رفض التعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين فحسب ، والمطالبة الدائمة بأن يجري التعامل معها كقضية شعب له حقوقه الوطنية المشروعة .

ومن هذا المنطلق يمكن تفسير مواقف الجبهة وغيرها من القوى السياسية الفلسطينية تجاه قراري (242 ، 338) وتجاه الأمم المتحدة إجمالا في

---

[7] انظر " مهمات المرحلة الجديدة " تقرير المؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 1972 ، و"التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع نيسان 1981 ، ص384-385

[8] انظر " الميثاق الوطني الفلسطيني " - المواد (4،5،9،12،26)

فترة ما بين 1967 – 1974 ، حيث كانت القضية الفلسطينية تناقش تحت بند " تقرير مدير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " الأونروا" .

في ضوء هذه المنطلقات رفضت الجبهة وقاومت المحاولات الإسرائيلية لتصفية مخيمات قطاع غزة ونقل سكانها الى الضفة الغربية ، كما رفضت مشروع روجرز ومشروع المملكة العربية المتحدة ومشروع بيرس حول الدولة الفلسطينية – الأردنية ، كما رفضت اتفاقية كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي الملحق بها . وفي مواقفها التي عبرت عنها في مواجهة هذه المشاريع كانت الجبهة الشعبية تؤكد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى الوطن وتتمسك به كأحد الثوابت الوطنية التي لا يجب أن تمس من قريب أو بعيد . وتعاملت الجبهة مع قضية اللاجئين الفلسطينيين كقضية سياسية أولا وأخيرا . لكن ذلك لم يمنعها من رؤية واجباتها وواجبات م.ت.ف والأنظمة العربية والأونروا والمجتمع الدولي تجاه الأبعاد الإنسانية والاجتماعية لهذه القضية . ولذا اهتمت الجبهة بتوفير الخدمات الضرورية للاجئين في المخيمات وخاصة في الأردن ولبنان وسوريا ، فأقامت العيادات الطبية والمستوصفات وأنشأت رياض الأطفال والمشاغل والمصانع والنوادي والتعاونيات والفرق الفنية والرياضية ، وأسست المنظمات والأطر الجماهيرية وساهمت في تأسيس وتطوير المنظمات والنقابات والاتحادات الشعبية الفلسطينية ، التي لعبت دورا كبيرا في توعية وتنظيم جماهير الشتات اللاجئة وقدمت لها شتى أنواع الخدمات . ومن خلال علاقاتها بالأنظمة العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة وفرت الكثير من الخدمات العلاجية والمنح الدراسية والدورات التأهيلية والمساعدات العينية .

وساهمت الجبهة في نضالات اللاجئين المطلبية في مواجهة سياسات الأونروا داعية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة على كافة الصعد الصحية والتعليمية والتموينية وغيرها .

وناضلت الجبهة الى جانب بقية الفصائل لحماية أمن المخيمات وتنظيم شأنها الداخلي ، وسعت من أجل تنظيم العلاقة مع الدول العربية

المضيفة بهذا الشأن ، مطالبة بأن يكون أمن المخيمات وخاصة في لبنان من صلاحية منظمة التحرير وقواتها وأن تعطى التجمعات الفلسطينية في هذه الأقطار حقها في القتال والنضال من أجل تحرير الوطن المغتصب وكذلك حقها في العمل والتنقل والنشاط السياسي والنقابي .

ورفضت الجبهة الشعبية ، كما رفض مناضلوها سياسية الإبعاد التي اتبعتها إسرائيل بحق المناضلين والنشطاء الوطنيين الفلسطينيين ، واعتبرتها منافية للمواثيق الدولية ولحقوق الإنسان وتستهدف إفراغ الوطن المحتل من أجل إحكام سيطرتها وتمرير مشاريعها التصفوية ؛ ومن هنا ، فقد أدانت الجبهة الاستيطان في الأراضي المحتلة واستقدام اليهود الى فلسطين ، واعتبرتها سياسة صهيونية عدوانية من شأنها مفاقمة قضية اللاجئين الفلسطينيين وتصفية القضية الوطنية .

وفي خارج الوطن اهتمت الجبهة بالتعاون مع بقية الفصائل بالمبعدين وشكلت اللجان التي ترعى قضيتهم وأثارتها سياسيا وإعلاميا في شتى المنابر والمستويات .

دعت الجبهة للحفاظ على المخيمات وسكانها في لبنان ورفضت أي مساس بها ، فدعت للصمود في مخيم ضبية ومخيم تل الزعتر ، ويشهد لمقاتلي الجبهة والثورة بصمودهم البطولي في الدفاع عن مخيم تل الزعتر حيث استشهد للجبهة في تلك المعارك عضو لجنتها المركزية (أبو أمل) . ورغم الخلافات السياسية والانقسام الذي أصاب م.ت.ف في أواسط الثمانينات فقد رفضت الجبهة الاقتتال الفلسطيني – الفلسطيني وأكدت على ضرورة الوحدة الميدانية الوطنية الفلسطينية في مواجهة أي اعتداء على المخيمات ، وقاومت الاعتداء عليها فعلا في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة ، واعتبرت أن قصف المخيمات بالمدفعية ودخولها بالسلاح هو خروج عن الصف الوطني .

وتابعت الجبهة الشعبية مسألة هجرة الفلسطينيين وخاصة لاجئي لبنان الى دول أوروبا الغربية ، وكشفت عن الأبعاد والمرامي الخطيرة لهذه العملية ، التي تستهدف إفراغ مخيمات لبنان تمهيدا لتصفيتها وإبعاد الشباب الفلسطيني عن الثورة الفلسطينية والنضال الوطني الفلسطيني .

وقد حاربت الجبهة هذه الظاهرة ، وعالجتها باستمرار في صفحات مجلتها المركزية " الهدف " وأولتها اهتماما كثيرا في التوعية والتثقيف في المخيمات ... وفي أماكن اللجوء الجديدة عملت الجبهة مع بقية القوى السياسية الفلسطينية على استعادة الصلات بالمهاجرين وتنظيمهم وتوعيتهم واستمرار مشاركتهم في النضال الوطني، وتشجيعهم على العودة الى الوطن وأماكن اللجوء الأصلية[9].

إن الملاحظة الجديرة بالتسجيل ، هي أنه وبعد انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة عشر في دمشق عام 1979 ، بات الائتلاف الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية يقوم على برنامج إجماع وطني ، هو برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس .

وقد تمسكت الجبهة بهذا البرنامج ، مؤكدة على الدوام أن حق العودة جزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير وهو ذلك العنصر الأساسي في البرنامج المرحلي الذي يفسح المجال للربط بين إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الوطن وبين الهدف الاستراتيجي

[9] في استخلاص المواقف الآنفة الذكر للجبهة اعتمد الباحث على المراجع التالية :
" مهمات المرحلة الجديدة " – تقرير المؤتمر الوطني الثالث ؛ "عشر سنوات على انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" – إصدارات الإعلام المركزي للجبهة 1977 " التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع نيسان 1981 .
د. جورج حبش – خطابات ومقالات 1977-1979 (ص 34-34 ، ص83،89،103،179،199) ومجلة "الحياة الجديدة" – المجلة الحزبية الداخلية للجبهة – الأعداد 8/نيسان/1979 ، 9/أيلول/1979 ، 14/أكتوبر/1981 ، 24/آب/1984 ، 31/كانون أول/1986 والعدد 33/1987.

القاضي بإقامة الدولة الديمقراطية ، التي يتمتع جميع مواطنيها بحقوق متساوية دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو المعتقد الديني[10]

وإذا كانت القوى السياسية الفلسطينية عموما قد تعاملت مع هيئة الأمم المتحدة بشيء من التوجس وخاصة قبل عام 1974 ، ورفضت قرار 242 ، فإنها لاحقا وأمام التقدم الحاصل في قرارات هذه الهيئة والمؤسسات الدولية المختلفة باتت تؤيد قرارات الشرعية الدولية عموما وتدعو لتطبيقها والالتزام بها ، وخاصة القرار 3236 الصادر في 22/تشرين ثاني/1974 الذي أكدت فيه الجمعية العامة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف : الحق في تقرير المصير وحق الاستقلال والسيادة الوطنية وحق العودة . وبالتالي بات الخطاب السياسي لدى الجبهة الشعبية أيضا يعزز التأكيد على حق العودة كحق وطني طبيعي باعتباره حقا تكفله الشرعية الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولذا فإن الجبهة الشعبية تعاملت مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بحق عودة اللاجئين ككل متكامل رافضة مشاريع الحل التي خصصت قراري 242 و 338 وحدهما ، لأنهما يتعاملان مع قضية فلسطين كقضية لاجئين فحسب ويقدمان حلا عاما للأخيرة ومن هنا كان تأكيد الجبهة باستمرار التمسك بقرار 194 واعتباره أساسا لحل قضية اللاجئين حلا عادلا.

وفي إطار م.ت.ف تسلمت الجبهة الشعبية مسؤولية "دائرة شؤون العائدين " كدليل على اهتمامها بهذه القضية .

[10] أنظر " التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع " مصدر سابق ، ص410-411 ، و " المؤتمر الوطني الخامس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – الوثائق " – من إصدارات الوطن المحتل – ص19،41

وقضية اللاجئين في ضوء التسوية الراهنة

مع تزايد الحركة السياسية وطروحات حل الصراع العربي – الإسرائيلي بعد حرب الخليج ، ارتفع مستوى معالجة القوى السياسية الفلسطينية لقضية اللاجئين الفلسطينيين . وبسبب من الطبيعة العملية لمشاريع الحلول التي طرحت باتت المعالجة الفلسطينية أكثر وضوحا وملموسية .

وتوقفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أمام هذا الأمر في مؤتمرها الوطني الخامس ، الذي انعقد في شباط 1993 فأكدت على ضرورة الحفاظ على ما راكمه النضال الوطني الفلسطيني من إنجازات ومكتسبات في إطار ترسيخ وتكريس كيانه الوطني وشخصيته الوطنية المستقلة، وتحقيق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على ترابه الوطني ، مشيرة الى المهمات البرنامجية التالية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بقضية اللاجئين وجماهير الشتات :

1. العمل على تعزيز دور ومكانة م.ت.ف بوصفها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في كافة أماكن تواجده ، والإطار السياسي الذي يجسد الشخصية الوطنية المستقلة .
2. تطوير مستوى العلاقة بين ركيزتي الثورة في الداخل والخارج .
3. النضال ضد الهجرة اليهودية الى فلسطين وكشف مخاطرها .
4. بذل المزيد من الجهود الكفيلة بوقف هجرة فلسطينيي الداخل الى الخارج وذلك بالعمل على توفير متطلبات صمود شعبنا وتمسكه بأرض وطنه .
5. العمل على عودة من يستطيع من الفلسطينيين العاملين في الخارج الى وطنهم ، وذلك بتكثيف الجهود المبذولة لإقناعهم بأهمية العودة والاستقرار الدائم في الوطن وبتوفير فرص عمل بديلة لعملهم في بلدان الشتات .

6. تأمين أوسع عملية حشد لطاقات وإمكانات جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بزجها في مختلف ميادين الصراع مع العدو الصهيوني ، وذلك لتأمين أوسع مشاركة شعبية في تحقيق أهداف شعبنا .
7. العمل على ضمان الحقوق المدنية والسياسية والنضالية للاجئين الفلسطينيين في كافة أقطار اللجوء العربية وإزالة كل أشكال التمييز في العمل والإقامة وحرية التنقل والعيش الآمن ، والتصدي لكل محاولات التوطين والأوطان البديلة والتهجير ، والعمل على صيانة حقوق الإنسان الفلسطيني والجاليات الفلسطينية في بلدان الشتات كافة .

أكدت الجبهة مجددا على نظرتها الخاصة للمخيمات الفلسطينية " من حيث كونها تجمعات فلسطينية تتميز بالفقر والكدح والمعاناة وبطاقة كفاحية عالية تمد الثورة بكل أسباب القوة والاستمرار " . ورأت الجبهة أن وتيرة علاقة الثورة الفلسطينية بالأنظمة العربية تتحدد بتجسيد دعمها لنضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه في المجالات المختلفة بما فيها " ضمان الحقوق السياسية والمدنية للفلسطينيين " المتواجدين على أراضيها[11]

وإذ شرعت الأطراف المختلفة في طرح مشاريعها لحل الصراع العربي – الإسرائيلي في ظل موازين القوى التي اختلت لصالح إسرائيل وحلفائها على أثر هزيمة العرب في حرب الخليج وتراجع الانتفاضة الشعبية داخل الوطن .

وفي ضوء تطور الجبهة بعد تجربة أكثر من ربع قرن من النضال " ولأن القضية الفلسطينية وبكل ما تحمله من تعقيد وفرادة اكتسبت طابعا دوليا متشابك المصالح والأبعاد " أكدت الجبهة على أنها " يجب أن لا تكون ضد المساومات من حيث المبدأ ، أو ضد التعاطي مع الحلول السياسية من حيث المبدأ " و " لكن على أساس قرارات الشرعية الدولية التي تعطينا بعض حقوقنا " . لأنها

[11] * المؤتمر الوطني الخامس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " – الوثائق – مصدر سابق – ص40،73،75-79،86

" تشكل سلاحا هاما في أيدينا نستطيع الاستناد إليه في مخاطبة كل العالم في هـذه اللحظة السياسية الخطيرة والمعقدة "[12]

ومن هذا المنطلق تبنت الجبهة الدعوة لمؤتمر دولي تحت إشـراف الأمم المتحدة تحضره م.ت.ف على أساس المساواة والتكافؤ مع بقية الأطـراف الأخرى تكون مرجعيته قرارات الشرعية الدولية التي تكفل لشعبنا حقه فـي العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس .

في ضوء ذلك ، وفي ظـل الشروط التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد وسارت عليها مفاوضات مدريد - واشنطن ، رفضت الجبهة الاشتراك فيها لأن في ذلك تنازلا كبيرا عن الثوابت الوطنية وبرنامج الإجماع الوطني وقبولا بشروط مجحفة - تضرب مرجعية الشرعية الدولية فـلا تلبـي الحـد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة .

ودعت الجبهة جماهير اللاجئين والشتات وكل الشعب الفلسطيني للنضال من أجل إحباط هذا المسار الخطير ، على الرغم من إدراكها أن عوامل دفعه قوية وتقف وراءه قوى ذات وزن كبير وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي باتت مقتنعة بأن الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم يتطلبان بالضرورة إيجـاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي ، وإن الظرف ملائـم كـي تفـرض شـروط المنتصر على العرب والفلسطينيين الخارجين من هزيمة حرب الخليـج . وفـي رؤية الجبهة إن الأهداف الحقيقية لواشنطن هي تأمين مصالحها ومصالح حليفتـها إسرائيل وإعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط بما يتناسب مع خططـها للنظـام العالمي الجديد ونظام الأمن الإقليمي التابع له في المنطقة ، وفـي جعبتـها حـلا للفلسطينيين يعطي شرعية لإسرائيل وسياساتها و تكريس هيمنتها وتبقى السـيادة محتجزة بيدها فيما يحصل الفلسطينيون عل حكم ذاتي دون الدولة المسـتقلة فـي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ، ويجري حل قضية اللاجئين على أساس التوطين

[12] المصدر السابق - ص19، 89، 92

والدمج وإعادة التأهيل والتجنيس وتحسين مستوى المعيشة في إطار من التعـاون الإقليمي والدولي تحت ستار التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولعل هذه السياسة اتجاه فلسطينيي الشتات قد بدت واضحة وجلية في ما تعرض له الفلسطينيون الذين رحلوا من الكويت ، والذين قدر عددهم بـ (350) ألف نسمة ، حيث استوعب الأردن جلهم ، فيما عاد البعض للضفـة والقطـاع أو لسوريا ولبنان وهاجر الجزء الآخر الى كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبلـدان أوروبا الغربية والشرقية أيضا .

أمام نجاح هذا المسار والتوقيع علـى اتفـاق أوسـلو فـي 1993/9/13 والشروع في تطبيقه على الأرض، وقفت الجبهة الشعبية وقفة استثنائية شاملة أمام هذه التطورات النوعية في اجتماع موسع للجنة المركزية العامة في أكتوبر 1993 ومن ثم في الكونفرنس الوطني الأول في شهر حزيـران 1994 . وارتباطا بقضية اللاجئين الفلسطينيين رأت الجبهة أن اتفاق أوسـلو " يفتـح الباب على مصراعيه أمام إمكانية فرض التوطين على جماهير الشتـات ومخيمات الوطن المحتل وبالتالي فهو يسقط حق العودة المطلق الذي نص عليه قرار 194 الدولي .بهذا يشكل خطرا جديا على حقوق ومستقبل قرابـة الأربعة ملايين فلسطيني حيث سيواجه هؤلاء إمكانية إلغاء الهوية الوطنية من جديد ، وفتح أبواب الهجرة الواسعة لبعض البلـدان الأوروبيـة والولايـات المتحدة وكندا وغيرها ليتم عبر ذلك إقفال ملف اللاجئين نهائيا "[13] وأكدت وثيقة الكونفرنس أن اتفاق أوسلو " وجه ضربة مباشرة لقرارات المؤسسـات الشرعية الدولية ... (إذ جرى استبدالها) ... بمرجعية إعـلان المبـادئ .... وبما يتفق عليه الطرفان ، وهكذا تم التخلي عن المرجعية القانونية لتفسير وتنفيذ تلك القرارات الدولية " مشيرة الى أنه " تجري حاليـا محـاولات

[13] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - الكونفرنس الجزء الأول - الوثيقة السياسية حزيران 1994 ، ص44

لإلغاء تلك القرارات بصورة رسمية ونهائية ، وذلك لقطع الطريق على أية إمكانية للاستناد إليها لاحقا "[14]. وذلك في ضوء شطب القرار الذي يؤكد على أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية ، وفي ضوء امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت لدعم القرار 194 في تشرين أول عام 1993 في تعبير واضح وصريح عن تأييدها لمواقف إسرائيل تجاه هذا القرار وتجاه حقوق الشعب الفلسطيني ، الأمر الذي يبين طبيعة الحل المطروح ، الذي لا ينطلق من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . وهو ما عبرت عنه واشنطن بوضوح حيث صوتت ضد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1994.

وانتقدت الجبهة اتفاق أوسلو وملحقاته ليس فقط لأنها :(تتجاهل) قضية اللاجئين .. و(تترك) مصيرهم مرهونا لمخططات التوطين والتهجير " بل ولأنه أيضا يجزئ القضية الى قضية نازحين وقضية لاجئين . وترى الجبهة أنه " إذا كان الاتفاق ، نظريا يؤجل البت (بقضايا) (القدس ، اللاجئين ، المستوطنات ....) الى مفاوضات لاحقة ... فهو بالواقع العملي يقرر سلفا نتيجة هذه المفاوضات ويجعلها رهنا بإرادة العدو الإسرائيلي وقراره " و " يفتح الطريق لفرض أمر واقع يقود الى تصفية القضية على قاعدة التوطين والتهجير ، ففي إطار المفاوضات متعددة الأطراف يتم تجاوز البعد السياسي لمسألة اللاجئين ، وصرف النظر عن القرار 194 ، الذي يكفل حقهم بالعودة ، ويجري البحث العملي في نطاق جمع شمل العائلات وإعادة التأهيل ومشاريع الإسكان وتحسين مستوى المعيشة وغيرها من الجوانب الإنسانية للقضية بعد طمس جوهرها "[15]

وتنتقد الجبهة الاتفاق ، لأنه " لا يلزم إسرائيل بإعادة المبعدين ، ويحيل قضية نازحي 1967 الى لجنة رباعية (إسرائيلية – فلسطينية – أردنية –

---

[14] المصدر السابق – ص45

[15] برنامج الخلاص الوطني – الجبهة الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين – حزيران 1994،ص8،49

مصرية) للبحث في أمرهم على أساس فردي وعلى قاعدة الإقرار بحق إسرائيل في الاعتراض على عودة أي منهم ، خلافا لقرار مجلس الأمن رقم 237 ، الذي ينص على عودتهم فورا ودون قيد أو شرط "[16]

وفي تحليلها ورؤيتها لإبعاد الصراع الدائر حول قضية اللاجئين الفلسطينيين ومصير فلسطينيي الشتات ، تدرك الجبهة " أن القوى الداعمة لاتفاقات أوسلو وعلى الأخص العدو الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية تدرك أنه دون (إلغاء) أو (شطب) موضوعة فلسطينيي الشتات والمهجر ستظل علامة سؤال مطروحة على قدرة تلك الاتفاقات على الصمود والاستمرار ، لذا سوف تعمل بكل طاقاتها من أجل دفن هذه القضية وستحاول أن تعبد الطريق لهذا الأمر عبر العمل على إلغاء وشطب القرار الدولي رقم 194 باعتباره يمثل التجسيد القانوني لهذه المسألة ، كما أنها ستحرص على تضييق الخناق على جماهير الشتات من خلال فرض الظروف المعيشية الصعبة ، وجعل كل أسرة تشعر بأنها مهددة ومستقبلها مجهول، وتفتقد لأدنى حقوق الحياة المدنية وذلك لنشر أجواء من الإحباط واليأس الذي سيمهد بدوره الى الرضوخ والاستسلام أمام مشاريع التوطين والتهجير "[17]

وتستخلص الجبهة على ضوء ذلك أن معركة اللاجئين قد فتحت أبوابها واسعة وأن أعباء وتعقيدات جديدة لنضال شعبنا الوطني ستفرض نفسها مما يفترض صياغة مهام وبرامج جديدة ترتقي لمستوى هذه الأخطار المحدقة في هذا المجال[18]

وفي إطار رؤيتها البرنامجية لمواجهة هذه الأخطار ، أكدت الجبهة الشعبية على المهام التالية المرتبطة بقضية اللاجئين والشتات :

---

[16] المصدر السابق – ص13-14

[17] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – الكونفرنس الوطني الأول – مصدر سابق – ص69

[18] المصدر السابق نفسه

1. الدفاع عن البرنامج الوطني التحرري – برنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة وعاصمتها القدس والحفاظ على م.ت.ف كبرنامج وميثاق وطني ، وكيان وهوية وطنية ، وإعادة تشكيلها بما يحافظ عليها كإطار جبهوي ديمقراطي تحرري . والدفع باتجاه تحقيق هذه الأهداف الوطنية .
2. صون وحدة الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية ومقاومة مخططات التوطين والتهجير والدفاع عن حق جماهير شعبنا في بلدان اللجوء والشتات في العودة الى فلسطين .
3. كسب الجماهير وتحشيدها في عملية نضالية تركيمية تحت شعارات العودة ورفض التهجير والتوطين ... وإعادة المبعدين ... وحق المهجرين في منطقة 48 في العودة الى بيوتهم وقراهم .
4. تشكيل لجان العودة ولجان الحرية والاستقلال ولجان رفض التوطين والتطبيع .
5. النضال من أجل ترسيخ الشخصية الوطنية الفلسطينية ومقاومة كل أشكال ومحاولات تبديدها .
6. عقد مؤتمرات وطنية بهدف بلورة إرادة شعبية ديمقراطية من على قاعدة التمسك بالحقوق الثابتة، وبحق النضال في سبيل تحقيق هذه الحقوق ، وعقد مؤتمرات شعبية في المخيمات والتجمعات الفلسطينية لتشكيل مرجعيات وطنية لحل معضلة المجتمع المحلي وتسيير شؤونه .
7. مجابهة خطر التطبيع والتوطين والتهجير (على الصعيد العربي) وتشكيل اللجان المختصة في كل قطر عربي وصون الهوية الوطنية المستقلة لشعبنا في الأردن وحماية حق جميع النازحين واللاجئين في العودة الى أرض الوطن ، والتصدي لمخططات التوطين ، ومطالبة الأردن بشطب مسألة اللاجئين من جدول أعمال مفاوضاتها مع إسرائيل باعتبارها مسألة تتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي ويجب أن تجد حلا لها في إطار الحل الشامل للقضية الفلسطينية وعلى قاعدة الاعتراف بحق العودة .

8. التصدي لمخاطر التبديد التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني في لبنان ، وتعبئة جماهيرنا الفلسطينية في لبنان وتأمين الدعم الفعال لها من سائر تجمعات شعبنا للنضال من أجل إحباط مخططات التهجير والتوطين ومقاومة سياسة قضم وتبديد المخيمات ، والضغط على الحكومة اللبنانية للسماح بإعادة إعمارها وتوفير الخدمات الأساسية لها ، وحل مشكلات المهجرين الفلسطينيين من خلال إعادة إسكانهم في المخيمات ، ومن أجل إقرار الحقوق المدنية والاجتماعية لفلسطيني لبنان ودعم نضالهم من أجل حقهم في العودة[19]
9. المطالبة بتطبيق قرارات الشرعية الدولية كأساس لسلام حقيقي شامل وتحميل الأمم المتحدة مسؤولية عدم تطبيق قراراتها وخاصة القرارين 194 و237 المتعلقة بحق شعبنا في العودة الى دياره ، والمطالبة باتخاذ عقوبات بحق إسرائيل بسبب رفضها تطبيق قرارات الشرعية الدولية .

وعلى الصعيد العملي ، شرعت الجبهة بتطبيق هذه المهام ، فساهمت في تشكيل لجان العودة في لبنان ، وفي تنظيم عدة مؤتمرات شعبية في مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا والأردن انبثقت عنها لجان للمتابعة . وتصدت لمعالجة أوضاع الفلسطينيين في لبنان عبر متابعة وتحليل منهاجي وملموس لخصوصيتهم بعد أوسلو ، داعية الى الإقدام فلسطينيا على "(إسعاف) سريع لاستنفار كل الإمكانات المتاحة للتخفيف من ضغوط المشكلة المعيشية " وعلى مستوى الأونروا والمؤسسات الدولية والهلال الأحمر الفلسطيني وبقية مؤسسات م.ت.ف والدولة اللبنانية . وأكدت على ضرورة معالجة المسألة على مستوى القرار السياسي من خلال " تأمين جواب على مترتبات استمرارية عيش فلسطينيي لبنان وسط بيئة تتراوح مواقفها تجاههم بين

[19] انظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – الكونفرنس الوطني الأول – مصدر سابق – ص96-98،102،106،148،150 . وانظر أيضا " برنامج الخلاص الوطني" – مصدر سابق – ص26،29،48،50،52

عدم الود والعلاقة الباردة والكراهية الشديدة جدا " داعية لحل المسألة عبر " مصالحة تاريخية مع الذات والآخرين ، بين " صاحب الوطن الذي له الحق كاملا في السيادة ، والضيف الذي له الحق كاملا في الكرامة والعدالة " في ظل سيادة شعور متزايد " بأن فلسطينيي لبنان متروكون ومنسيون وقد تخلت عنهم قيادتهم ... وهو حس وان كان يعود لزمن بعيد إلا انه تجاوز عتبة الخطر في الحقبة الأخيرة . ومن نظرة متفحصة بالتناقضات المعاشة ، أكدت الجبهة على ضرورة العمل لجسر الفجوة بين الطاقات الإجمالية (الكامنة) التي يختزنها الشعب الفلسطيني وبين طاقاته المفعلة ، " واستطرادا تفعيل هذه الطاقات الكامنة التي لا يجوز تبديد أي منها في ظل معركة وجود تحتاج لكل جهد "[20]

ونبهت الجبهة الشعبية لخطورة ما يتعرض له اللاجئ الفلسطيني في الشتات من محاولات للتهجير والتجنيس ومن شطب لسجلاته في الأونروا ، ومن تقليص الأونروا لخدماتها المقدمة إليه تحت حجج وذرائع عجز الميزانيات ونقص التمويل ، كاشفة عن المخطط الرامي لتصفية الأونروا ونقل صلاحياتها الى السلطة الفلسطينية تمهيدا لحلها نهائيا قبل حل قضية اللاجئين حلا عادلا . كما استمرت الجبهة بكشف الأبعاد الخطيرة للمعاملة غير اللائقة والمعاناة التي يتعرض لها اللاجئ الفلسطيني على الحدود العربية والتمييز بسبب وثيقة السفر التي يحملها ، فعبرت عن رفضها لما تعرض له العاملون الفلسطينيون المرحلين من ليبيا معتبرة أن تلك الإجراءات من شأنها زيادة معاناة اللاجئ الفلسطيني ودفعه للمجهول كي يستكين للحلول المجحفة بحقوقه . واستنكرت إجراءات الحكومة اللبنانية على هذا الصعيد ، وتصريحات

[20] " فلسطينيو لبنان وخيار المصالحة التاريخية مع الذات والآخرين : " – من إصدارات الجبهة الشعبية – أواخر تموز 1995 ، ص10،19،34-35

وزير خارجيتها "بويز" التي طالب فيها ترحيلهم وتوطينهم واستيعابهم في الأردن والعراق حيث لا يستطيع لبنان أن يستوعب كما قال أكثر من (100) ألف فلسطيني فقط من بين (350) ألف لاجئ مسجلين لدى الأونروا .

وشجعت الجبهة مبادرة مراكز الشباب الاجتماعية في مخيمات الضفة والقطاع لتنظيم مؤتمرات اللاجئين الشعبية ، ودعت للانخراط في اللجان التحضيرية المشكلة وتأسيس الجديد منها ، مع العمل على الحفاظ على استقلاليتها كلجان شعبية وأدوات تنظيم وضغط جماهيري ، على أن يحرص على تشكيلها من خلال آليات ديمقراطية انتخابية ، وأن يحافظ على تواصلها مع لجان المخيمات ولجان العودة وفق القرار 194 ومواجهة حصر القضية بالتعويض أو التوطين[21]

وتمسكت الجبهة بحق أعضائها وكادراتها وقياداتها بالعودة الى الوطن كحق مقدس لكل فلسطيني، وشجعت وتشجع العودة بشتى الطرق والوسائل ، مؤكدة أن العودة غير مشروطة بتقديم أي تنازل سياسي عن موقفها تجاه اتفاقيات أوسلو . ولا تعتبر الجبهة أن هذه العودة الفردية هي تطبيقا لقرار 194 ، لأن القرار يعني عودة جماعية لكل اللاجئين الى ديارهم التي شردوا منها بينما تتهرب إسرائيل من ذلك وتتنكر له وتضع شتى العراقيل لمنع العودة[22]

وفي نقدها لمبادرة بعض الشخصيات الوطنية الفلسطينية للدعوة لمؤتمر وطني في الخارج حول حق العودة ، أكدت الجبهة الشعبية (والجبهة الديمقراطية أيضا) على ضرورة الدخول في مثل هذه النشاطات والتأثير فيها نحو الأفضل وتصويبها وبحيث يزال الخلط فيها بين حق العودة وحق تقرير

[21] انظر " مهماتنا في صيانة حق العودة والتصدي لتصفية قضية اللاجئين " – وثيقة داخلية – أواخر آب 1996

[22] د. جورج حبش – مقابلة مع صحف محلية صادرة في الداخل – تشرين أول 1996

المصير وأن لا تكون منابر جديدة لادعاء التمثيل والمرجعية وخلق البدائل ، وبحيث تعزز بنشاطات شعبية في كل المخيمات والتجمعات لتحصن بأوسع تمثيل شعبي ، منوهة لأهمية تأكيد المبادئ والمهام والأهداف التي صدرت عن مؤتمري الفارعة وبيت لحم ، والداعية للتمسك بحق العودة كحق مقدس على أساس قرار 194 وأن لا مساومة ولا حل دون ممارسة هذا الحق والحرص على بقاء حركة اللاجئين الفلسطينيين حركة مستقلة بعيدة عن تدخل السلطة ومحاولاتها فرض السيطرة عليها[23]

ولا شك فإن مستوى الخدمات المقدمة من قبل القوى السياسية الفلسطينية في إطار م.ت.ف وخارجها قد تراجع كثيرا في السنوات الأخيرة.

وإذ استمرت الجبهة في نضالها ونشاطها من أجل تحسين ظروف اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الوطن والشتات من خلال الخدمات الطبية والتعليمية والتربوية والاجتماعية ، التي تستطيعها في المرحلة الجديدة ، طالبت باستمرار تقديم المساعدات والخدمات التي كانت تقوم بها مؤسسات م.ت.ف للاجئين ، وكذلك الأونروا وغيرها من المؤسسات الدولية والإنسانية ، مؤكدة على ضرورة رؤية ذلك الخيط الرفيع الذي يفصل بين تحسين الأحوال المعيشية للاجئين وبين العمل على توطينهم .

وهو الأمر الذي جعل ويجعل الجبهة ترفض تحويل المخيمات الى إحياء سكنية وتدعو الى " صيانة المكانة القانونية والسياسية للمخيمات ومجابهة كل خطوة يمكن أن تمس هذه المكانة" . ومن هنا تؤكد الجبهة على رفض مشاركة اللاجئين الفلسطينيين أبناء المخيمات في انتخابات المجالس المحلية ، مع تمسكها بالدعوة لانتخابات خاصة في إطار المخيمات لتشكيل

[23] رسالة داخلية صادرة عن القيادة المركزية الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية - منتصف تشرين الأول 1996

لجان خاصة بها للتنسيق مع المجالس البلدية والتمثيل أمام الأونروا والسلطة[24]

ومن الجدير بالملاحظة ، الى أن الجبهة وفي ضوء رؤيتها لمجرى التسوية السياسية وضرورات الوحدة الوطنية ، وفي ضوء إدراكها لتعقيدات وتناقضات هذا المجرى وضرورات التحشيد الوطني من أجل حل عادل لقضية اللاجئين ، اعتبرت هذه القضية (اللاجئين) هي كمثيلاتها من القضايا الجوهرية التي تمس الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي (القدس ، المستوطنات ، الأسرى ....الخ) لها سمة وطنية عامة ، وبالتالي فهي من القضايا التي يمكن التجاور والتشارك في النضال دفاعا عنها ، وبالتالي فإن الجبهة أكدت على أنه ورغم الخلاف السياسي من أوسلو فإنها على استعداد تام للوحدة الميدانية مع كل القوى لتعزيز مسيرة شعبنا في النضال من أجل هذه القضية وحلها حلا عادلا على أساس قرارات الشرعية الدولية .

[24] " مهماتنا في صيانة حق العودة ....." مصدر سابق

رؤية مستقبلية

انطلاقا مما آلت إليه قضية اللاجئين الفلسطينيين ومجمل القضية الوطنية ، وخاصة بعد تولي الليكود اليميني المتطرف مقاليد الحكم في إسرائيل وتأكيده لسياساته العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني ولاءاته المعبرة عن الفكر الصهيوني التلمودي ، ونظرا لما تلقاه قضية اللاجئين الفلسطينيين من توافق إسرائيلي عام وما تتعرض له من سياسات للتصفية عن طريق التوطين والتجنيس والتهجير وغطاء إعادة التأهيل وتحسين مستوى المعيشة والتنمية ، وإذ يجري الاقتراب من مفاوضات ما يسمى " بالحل النهائي" أكدت الجبهة على ضرورة وقفة وطنية مسؤولة أمام هذه القضية ومجمل المسائل الوطنية ولهذا تقدمت الجبهة للمجلس الوطني في دورته المنعقدة في نيسان من عام 1996 ، ومن ثم في حزيران 1996 بمبادرة سياسية للحوار الوطني الفلسطيني الشامل من أجل توحيد الساحة الفلسطينية على أسس سياسية وديمقراطية تؤمن التمسك بالميثاق الوطني وتعيد الاعتبار للبرنامج الوطني وتنظيم العلاقات بين كافة القوى السياسية على أسس ديمقراطية تكفل التعددية وحرية التعبير والتنظيم وحل الخلافات بالطرق والوسائل الديمقراطية السلمية وتوفير مقومات القيادة الجماعية المؤتمنة على الثوابت الوطنية .

وقد أكدت الجبهة مجددا على رؤيتها هذه في مداخلتها / مذكرتها لجلسة الحوار الوطني المنعقدة في نابلس بتاريخ 1997/2/27 . وفي رؤيتها لبرنامج الخلاص المطلوب وطنيا تؤكد الجبهة على ضرورة مراجعة نهج التسوية وأسس وآليات التفاوض وإعادة بناء العملية التفاوضية على أسس مغايرة " وبحيث تكون قرارات الشرعية الدولية مرجعيتها

وأساس لأية تسوية وان يعاد الاعتبار للبعد العربي التفاوضي ضمن صيغة مشتركة تضمن استمرار ترابط المسارات والتنسيق الدائم بينها " وضرورة توفير مرجعية وطنية عليا تعمل بروح المؤسسة الجماعية المؤتمنة على احترام الثوابت والخطوط الحمراء التي يتفق عليها ، داعين لأن ينقل ملف القضية مجددا للأمم المتحدة وأن يجرى تحت إشرافها وبمشاركة دولية واسعة تستبعد التفرد الأمريكي[25]

وأبدت الجبهة استعدادها للوصول الى برنامج عمل مشترك في قضايا النضال لمواجهة الاحتلال على كافة الصعد ، مؤكدة فيما يتعلق بقضية اللاجئين على " التمسك بحقوق اللاجئين والنازحين على أساس قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارين194 و 237 والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم ورفض ومقاومة مخططات التوطين والتهجير ورفض المساس بوضع المخيمات والتصدي للمشاريع التي تستهدف تصفيتها والسعي من أجل استمرار عمل وكالة الغوث ومسؤولياتها الى حين حل هذه القضية حلا عادلا "[26]

وانطلاقا من إيمانها بأن الحلول السياسية الجذرية تتطلب تحركا شعبيا فاعلا ، أكدت الجبهة على ضرورة تفعيل مؤسسات م.ت.ف وقيامها بواجباتها تجاه جماهير الشتات وضرورة الإمساك بمتطلبات وحدة شعبنا ومراعاة خصوصيات تجمعاته المختلفة والحفاظ على وحدة الكيانية الوطنية وترسيخها وتفعيل التنسيق التضامني العربي والرأي العام العالمي الداعم لحقوق شعبنا على أساس الشرعية الدولية .

وتعتقد الجبهة أن النجاح في معركة حق العودة وتقرير المصير يستدعي خلق حركة جماهيرية شعبية واسعة تشمل كافة اللاجئين في

[25] من مداخلة الجبهة الشعبية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل 27/ 2/ 1997 – وثيقة

[26] من مداخلة الجبهة الشعبية .... المصدر السابق.

الوطن والشتات مسلحة بقرارات الشرعية الدولية . حركة تحرص على تنسيق وتوحيد الجهود في مختلف أماكن تجمعات شعبنا مسلحة ببرنامج ومهمات ملموسة ، يمكن تنفيذها عبر خلق وقائع جديدة لصالح الشعب الفلسطيني وحقوق اللاجئين في العودة ودرء المخاطر المحدقة.

ويمكننا من خلال وثائق الجبهة أن نكثف هذا البرنامج بالنقاط التالية :

1. التمسك بوحدة الشعب الفلسطيني وبالبرنامج الوطني وتأكيد الالتزام بقرار حق العودة 194 كأساس لحل قضية اللاجئين كقضية سياسية أساسا وأخذه مترابطا مع القرارات الأخرى 242 و237 و 3236؛ ورفض كل مشاريع التعويض والتوطين والدمج أو التهجير أو التبادل السكاني وتبادل الأملاك ورفض أية اتفاقيات بهذا الخصوص.
2. الحرص على منظمة التحرير الفلسطينية بصيغتها الائتلافية الشاملة وبرنامجها الوطني كمرجعية عليا لبحث قضية اللاجئين والعمل من أجل تفعيل دورها في تقديم الخدمات للاجئين في الشتات ورعايتهم ومن أجل إجراء عمّلية إحصاء دقيقة لكل اللاجئين في الوطن والشتات وعدم الركون الى إحصائيات الأونروا والإحصائيات التقديرية .
3. تفعيل وإنجاح الحوار الوطني الشامل من أجل توحيد جهود وطاقات كل القوى والعمل على تكامل جهود كل المؤسسات والهيئات واللجان التي تعنى بقضية اللاجئين وصياغة برامج عمل مشتركة للنشاط على أساسها ضمن أولويات متفق عليها .
4. تفعيل لجان العودة واللجان الشعبية للمخيمات وتشكيلها في بقية المواقع وتنسيق نشاطاتها بين الضفة والقطاع والداخل والخارج وعقد المؤتمرات الشعبية في كل المواقع وصولا لمؤتمر وطني عام يساهم في رسم السياسة الوطنية على هذا الصعيد وتأكيد الثوابت الوطنية وخلق حركة شعبية فاعلة من أجل العودة .

5. إيلاء اهتمام خاص بنضالات الجماهير الفلسطينية في منطقة 48 لجهة ترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية والنضال من أجل حق العودة وإعادة المهجرين الى مدنهم وقراهم التي هجروا منها .
6. تشجيع البقاء والاستقرار في الوطن ومقاومة ضغوط التهجير عبر توفير كل الشروط الضرورية لتنمية وطنية مستقلة وبناء وطني ديمقراطي ومقاومة سياسات وإجراءات الاحتلال ، وتشجيع كل من يتمكن من فلسطينيي الخارج للعودة الى الوطن والاستقرار فيه .
7. استعادة جسور العلاقات مع الأطراف العربية المعنية ومع الحركة الشعبية العربية وتنسيق الجهود في مواجهة مشاريع التوطين وإعادة التأهيل والتجنيس ومن أجل إيقاف المفاوضات متعددة الأطراف ما لم تلتزم إسرائيل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية ، مع التأكيد على قيامها بواجباتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين واحترام قرارات الجامعة العربية على هذا الصعيد .
8. التصدي لمحاولات وكالة الغوث لتقليص خدماتها للاجئين أو نقل وتحويل بعض مسؤولياتها للسلطة الوطنية الفلسطينية أو غيرها من الهيئات وتحميل الأمم المتحدة ودول العالم مسؤولياتها في سد العجز في ميزانيتها .
9. رفض المساس بالوضع القانوني والسياسي للمخيمات ومجابهة أي مخططات على هذا الصعيد بحركة شعبية واسعة .
10. التعاون مع المؤسسات الإنسانية الدولية والعالمية الصديقة من أجل عقد مؤتمر دولي حول قضية اللاجئين لتأكيد قرارات الشرعية الدولية بهذا الخصوص .

إستخلاصات

أولا : تمثل قضية اللاجئين قضية محورية في فكر وممارسة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

ثانيا : تنطلق الجبهة الشعبية من اعتبار قضية اللاجئين قضية وطنية كبرى لها صله وثيقة بقضية الأرض الأمر الذي يجعل منها قضية شعب اغتصبت واحتلت أرضه وشرد عنها وجرى إضطهادة وتهجيره ومنع من العودة الى وطنه على يد الحركة الصهيونية وإسرائيل .

ثالثا : تنظر الجبهة لقضية اللاجئين كقضية وطنية سياسية أساسا، وليست قضية إنسانية بحته، مدركة أبعادها الأخرى المختلفة القانونية والاقتصادية والاجتماعية .

رابعا : تؤمن الجبهة أن قضية عودة اللاجئين الى الوطن، هو حق طبيعي، فردي وجماعي من حقوق الإنسان تكفله المواثيق الدولية، وهو حق مكرس في قرارات الشرعية الدولية كالقرار 194 لعام 1948، و242 لعام 67، و 237 لـذات العام و 3236 لعام 1974 وغيرها.

خامسا: تؤكد الجبهة الشعبية ان حق العودة هو جزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير لشعبنا، ولا ممارسة لهذا الحق الاخير دون ممارسة حق العودة باعتباره حقا وطنيا ثابتا غير قابل للتصرف او الالغاءز

سادسا: تتعامل الجبهة في اطار م ت ف على اساس ان حق العودة هو ثابت اساسي من الثوابت الوطنية ومفصل اساسي من مفاصل البرنامج الوطني – برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

سابعا : الى جانب البعد الوطني لقضية اللاجيء الفلسطيني تؤكد الجبهة على بعدها الطبقي باعتباره إنسانيا كادحا يعيش المعاناة في مخيمات البؤس والشقاء، وأن المخيمات تمثل "تجمعات فلسطينية تتميز بالفقر والكدح والمعاناة وبطاقة كفاحية عالية تمد الثورة بكل أسباب القوة والاستمرار" .

ثامنا : كما تؤكد الجبهة على البعد القومي لقضية اللاجئين . حيث تتحمل الأنظمة الرجعية العربية قسطها من المسؤولية عن نكبة عام 1948 وهزيمة حزيران عام 1967 . كما تتحمل كل البلدان العربية مسؤوليتها تجاه القضية الوطنية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب المركزية . ونظرا لتواجد جموع هائلة من اللاجئين على أراضيها أكدت وتؤكد الجبهة على ضرورة الحفاظ على الهوية الوطنية واحترامها والابتعاد عن كل عمل يساهم في تبديد هذه الهوية أو يوطن أو يذوب اللاجئين في المجتمعات القائمة مع ضرورة تنظيم العلاقة مع شعبنا والتعامل مع اللاجئين في ضوء قرارات الجامعة العربية والاتفاقات الموقعة بهذا الخصوص وتقديم الخدمات اللازمه لهم وضمان كامل حقوقهم السياسية والمدنية وبما يستهدف الحصول على العدالة والحفاظ على كرامة الفلسطيني في ظل سيادة الدولة المعنية .

تاسعا : تنظر الجبهة للمخيم باعتباره رمز اللاجيء وعنوان المأساة الفلسطينية والحاضنة الشاهدة عليها، وباعتباره ذاكرة الوطن في الشتات، والوجود الوطني الذي يمثل أكثر من "60%" من الشعب الفلسطيني . وللمخيم صفته السياسية والقانونية، التيٌ يجب أن لا تمس من قريب أو بعيد حتى تحل قضية اللاجئين حلا عادلا .

عاشرا : تؤكد الجبهة على وحدة شعبنا، ووحدة قضيتة وحقوقه ونضالاته، وإذ تأخذ خصوصيات تجمعاته بعين الاعتبار تتمسك بالناظم العام لنضالات الجميع المتمثل بالبرنامج الوطني – برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، معتبرة أن الجميع حيثما وجد مسؤول عن تنفيذ هذا البرنامج الوطني وأن أي إنجاز يحقق في مفصل من مفاصله هو إنجاز وطني يجب المحافظة عليها وتعزيزة .

إحدى عشر : مع التمييز في الشرعية الدولية بين المواثيق والقرارت النظرية وبين الممارسة وعلى الرغم من طغيان سياسة الكيل بمكيالين لدى الولايات المتحدة الأميريكية ومحاولاتها السيطرة على الأمم المتحدة والحاقها بها، فإن الجبهة تنظر لقرارات الشرعية الدولية كمرجعية صالحة لحل معقول ومقبول

لقضية اللاجئين، ولهذا تؤكد على ضرورة التعامل مع قرارات الأمم المتحدة ككل متكامل وتعتقد بأن حل القضية الوطنية يجب أن يكون حلا شاملا وفي إطار الأمم المتحدة واشرافها .

ثاني عشر : إن مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو لم تقم على أساس قرارات الشرعية الدولية ككل متكامل فألحقت إجحافا كبيرا بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني عموما وباللاجئين بخاصة، وافسحت في المجال لإسرائيل كي تتحكم بشروط حل قضيتهم على أساس بعدها الإنساني فقط دون احترام حق العودة كحق طبيعي ووطني مشروع غير قابل للتصرف مستبدله إياه بالتوطين والتذويب وإعادة التأهيل والتجنيس وبالعودة الفردية كلم شمل للعائلات تتحكم فيها إسرائيل وتعيقها تحت ذرائع أمنية . وهو ما لا يقبلة الشعب الفلسطيني، الأمر الذي لن يفضي الى سلام واستقرار في المنطقة، لأنه لا سلام دون حل عادل لقضية اللاجئين كجزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير .

ثالث عشر : بما أن قضية اللاجئين هي قضية وطنية عامة، شأنها شأن القدس والأرض والسيادة، فان الجبهة الشعبية وبغض النظر عن الخلافات في الموقف السياسي، تؤمن بضرورة الحفاظ على الوحدة الميدانية لكل القوى والفعاليات الوطنية في الدفاع عن حق اللاجئين في العودة وعلى أساس القرار 194 وتأمين حقوقهم المدنية والسياسية ومواجهة المشاريع التي تستهدف الانتقاص من هذه الحقوق أو المساس بوضع المخيمات ودور وكالة الغوث قبل الحل العادل للقضية

رابع عشر : وفي ضوء ما آلت اليه عملية التسوية وما يتعرض له شعبنا من سياسة وإجراءات عدوانية إسرائيلية تستهدف خلق أمر واقع يقرر مصيره مسبقا، فيأبد الحكم الذاتي المحدود ويصفي قضية اللاجئين، وفي ضوء ضرورات الوحدة الوطنية فإن الجبهة الشعبية تدعو للعمل الجاد من أجل إنجاح الحوار الوطني الشامل والوصول الى قواسم مشتركة تعيد الاعتبار للائتلاف الوطني على أساس البرنامج الوطني – برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، ومن أجل إيقاف التفاوض وانتزاعه من براثن الهجمة الأمريكية المنحازة

لإسرائيل ونقل ملف القضية الى الأمم المتحدة وعلى أساس مرجعية الشرعية الدولية .

خامس عشر : إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية وطنية كبرى تمس جوهر الصراع الدائر في المنطقة منذ قرن، وفي ضوء ما تمثله هذه القضية من دلالات وابعاد راهنه وتكتيكية وإستراتيجية وفي ضوء الموقف الإسرائيلي المتنكر لحقوق شعبنا وحقوق اللاجئين في العودة معتبرا إياها تقويضا لـ "كيانه القومي"، في ضوء كل ذلك لا بد من تفعيل الطاقات الكامنة للاجئين الفلسطينيين وعموم الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وخلق حركة شعبية فلسطينية واسعة تشكل صمام أمان الحل العادل لهذه القضية وتوفير الدعم العربي والدولي المساند عنها .

وختاما ، فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ترى بأنه إذا كان للعوامل الدولية والخارجية دورا كبيرا في تقرير مصير قضية اللاجئين الفلسطينيين (والقضية الوطنية عموما) فإن دور العامل الذاتي الوطني الفلسطيني حاسما على هذا الصعيد ، وهو الأمر الذي يلقي على كل القوى السياسية الفلسطينية مسؤولية كبيرة تستدعي،الارتقاء الى مستوى التحديات الراهنة ومعركة تقرير المصير ، فالجميع يتحمل المسؤولية أمام شعبنا وأمتنا وأمام التاريخ والأجيال القادمة ، وبالتالي على الجميع الانشداد للمصلحة الوطنية العليا ووضعها فوق كل اعتبار وليكن شعارنا الناظم في هذا المجال أيضا كما هو في مواجهة الاستيطان والدفاع عن القدس وحق الاستقلال والسيادة أن "لا سلام دون عودة اللاجئين " الى الوطن وحصولهم على حقوقهم الوطنية الثابتة .

حول مشاركة اللاجئين في انتخابات المجالس المحلية

ان مسالة مشاركة اللاجئين في انتخابات المجالس المحلية، هي امر على درجة كبيرة من الحساسية ولذا فالقرار بصدده لا بد وان يكون دقيقا ومتزنا، لا ينطلق من احتياجات واستحقاقات الواقع واللحظة الضاغطة بل والمستقبل دون ان يمس بقضية اللاجئين باعتبارها محورا اساسيا من محاور القضية الوطنية الفلسطينية التي تمس جوهرها.

وتنبع حساسية الامر، من الظرف الموضوعي واتجاهات تطوره القسرية، التي لا تجعل الطرف الفلسطيني وحده يتحكم بمساراتها.

فالامر متعلق باللاجئين، الذين لم تحل قضيتهم بعد، تلك القضية ذات الابعاد السياسية والقانونية والانسانية. ولذا فان اي اجراء يتخذه الطرف الفلسطيني يجب ان لا يضعف اوراق قوته ويبقي على قضية اللاجئين حية وماثلة وذات وزن فعلي على الارض ضاغط باتجاه حلها حلا عادلا على اساس الشرعية الدولية وتحميل المجتمع الدولي مسئوليته عن استمرار هذه القضية التي تمثل ماساة الشعب الفلسطيني وبؤسه.

وتزداد هذه الحساسية في ظل اصرار الطرف الاسرائيلي على حل قضية اللاجئين على اساس التوطين والتعويض المتبادل للاملاك والسكان باعتبارها قضية انسانية لافراد وليس للجماعة، التي تمثل اكثر من نصف الشعب الفلسطيني ... وفي جعبته للحل تصفية للمخيمات وتصفية للانروا وتجنيس اللاجئين ورفع مستوى معيشتهم ودمجهم كليا في المجتمعات التي يعيشون فيها. وتتناغم معه الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول، حيث يجري وبقرار سياسي مسبق تقليص الاموال اللازمة لقيام الانروا بدورها ومهامها على طريق تصفيتها والضغط باتجاه نقل صلاحياتها لاطراف رسمية اخرى – السلطة والانظمة العربية– كما وتجري

المباحثات السرية من اجل التوطين، وتطرح مشاريع التنمية وازالة احزمة الفقر في المدن تمهيدا لتصفية المخيمات وغطاء لذلك.

وتنظر كل الاطراف الخارجية لشعبنا كيف يتصرف تجاه قضيته ... هذا من جانب. اما من الجانب الاخر فالمخيمات ذات اوضاع معيشية مزرية وتزداد بؤسا يوما بعد يوم على ضوء ازدياد الكثافة السكانية في ظل محدودية البقعة الجغرافية ... واللاجئ الفلسطيني الذي عاش الماساة ويعيشها بابشع صورها من حقه ان يتمتع بحقوقه المدنية وان تقدم له الخدمات كغيره من المواطنين دون تمييز، كما من حقه ان يصطفي ممثليه وان ينتخب ديمقراطيا الهيئات المحلية التي ترعى شؤونه الحياتية وشؤون المكان الذي يسكن.

في ضوء ذلك، من المهم ان يجري البحث عن حل متوازن وشمولي، ياخذ كافة المسائل بوحدتها ويبقي على قضية اللاجئين حية وعلى دور اللاجئين والشعب الفلسطيني ككل، في الداخل والخارج، موحدا في الدفاع عن حقوق اللاجئين، وفي مقدمتها حقهم في العودة الى ديارهم.

وعلى هذا الاساس يمكن تلخيص الموقف بالتاكيد على المسائل التالية:

1. ان قضية اللاجئين تمثل محورا جوهريا للقضية الفلسطنية، وان حقوق اللاجئين في العودة الى ديارهم التي شردوا منها هي حق وطني مشروع تكفله قرارات الشرعية الدولية، وهو جزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير.
2. ان قضية اللاجئين هي قضية سياسية اساسا ولها ابعاد قانونية وانسانية واجتماعية واقتصادية، ولذا يجب ان يراعى كل ذلك بالتركيز على ان الحل هو حل سياسي اساسا.
3. التمسك بحق العودة كحق طبيعي وقانوني تكفله الشرعية الدولية وخاصة القرار 194 الذي يشكل اساسا صالحا للحل العادل لقضية اللاجئين.
4. التاكيد على الرفض المطلق لكافة المحاولات التي تريد المساس بالوجود السياسي والقانوني والجغرافي للمخيمات، ورفض مشاريع التوطين او التذويب كيفما كان شكلها او الجهة التي تطرحها.

5. ضرورة استمرار قيام وكالة الغوث الدولية باداء مهامها وواجباتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين كتعبير عن مسؤولية المجتمع الدولي عن المأساة الفلسطينية، وذلك الى حين ايجاد حل عادل لقضيتهم، ومطالبة المجتمع الدولي بتوفير التمويل اللازم للوكالة للاستمرار بمهامها وتطوير خدماتها، مع رفض نقل صلاحياتها الى اية جهة اخرى.
6. مطالبة الدول العربية بضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين السياسية والمدنية وعدم المساس بالواقع السياسي والقانوني والجغرافي للمخيمات.
7. مطالبة م ت ف والسلطة الفلسطينية القيام بدورهما تجاه اللاجئين الفلسطينيين عموما والمخيمات بخاصة في الداخل والشتات، والاهتمام بتقديم الرعاية لها وخاصة على صعيد البنية التحتية باعتبارها ذات خصوصية عالية من حيث الظروف والاحتياجات الحياتية الملحة، وبحيث يجري تكريس اعتبار "دولة فلسطين" افضل دولة مضيفة للاجئين.
8. عدم الخلط بين مواضيع التسوية المرحلية وقضايا التسوية الدائمة، اي التمييز بين قضية النازحين واللاجئين، حتى لا تحل الاولى على حساب الثانية.
9. رفض دمج المخيمات في المدن والقرى المجاورة لها.
10. التمييز بين اللاجئين ككل وبين سكان المخيمات من حيث الاشتراك في انتخابات المجالس المحلية – اذ من حق اللاجئين الذين يسكنون حدود المدن والقرى ان يشاركوا في انتخابات المجالس المحلية، وهم قد فعلوا ذلك في السابق.
11. التاكيد على حق سكان المخيمات بانتخاب ممثليهم وذلك عبر اجراء انتخابات خاصة لهم في حدود المخيمات من اجل انتخاب هيئات شعبية وبحيث يراعى فيها خصوصية المخيم كواقع سياسي وقانوني وجغرافي.
12. تقوم م ت ف بوضع نظام انتخابي خاص لهيئات المخيمات، يحدد تنظيمها ومرجعيتها والية عملها، وبحيث تكون م ت ف هي المرجعية السياسية للاجئين ولقضيتهم.
13. مراعاة عدم تزامن انتخابات هيئات المخيمات وانتخابات المجالس المحلية في المدن والقرى.